

المدخل إلى أخلاقيات المياه

اعداد

Naser I. Faruqi

خبير بمركز بحوث التنمية الدولية - أوتاوا - كندا
متخصص في إدارة المياه في الشرق الأوسط

تمهيد :

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تزداد أهمية المياه بسرعة كبيرة لتصبح القضية الرئيسية لعمليات التنمية . وتعتبر المنطقة من أكثر مناطق العالم من حيث معدلات الزيادة السكانية (حوالى ٢,٨ %) ، وأكبر مناطق العالم من حيث ندرة إمدادات المياه . نتيجة لذلك فقد تناقصت المياه المتجددة المتاحة في المنطقة من معدل ٣,٣٠٠ متر^٣ للفرد سنويا (عام ١٩٦٠) إلى ١,٢٥٠ متر^٣ للفرد سنويا (عام ١٩٩٦)، ومن المتوقع أن يتدنّى ليصل إلى ٧٢٥ في عام ٢٠٢٥ .

والعديد من دول المنطقة قد تدنت مستويات المياه المتاحة فيها إلى ٥٠٠ متر^٣ للفرد سنويا . على سبيل المثال في أوائل عام ١٩٩٠ كان معدل المياه المتجددة المتاحة للفرد في الأردن وتونس واليمن ٣٢٧ ، ٥٤٠ ، ٤٤٥ متر^٣ على التوالي . ومن المتوقع أن تنهار تلك المعدلات بشدة بحلول عام ٢٠٢٥ (البنك الدولي ١٩٩٥) . ويلاحظ أن جميع دول شبه الجزيرة العربية - غالبا - إضافة إلى إسرائيل والأردن وليبيا ، تستهلك بالفعل كمية مياه تتجاوز إمدادات المياه المتجددة سنويا . نفس الوضع الخطير بالنسبة لمصر والمغرب والسودان وسوريا وتونس . أضف إلى ذلك أن كميات المياه المتاحة ذات نوعية رديئة نتيجة تزايد معدلات التلوث . ووفقا للتقديرات الفنية يعتبر معدل ١٠٠٠ متر^٣ للفرد / سنة ، المؤشر الذى تقاس عليه ندرة المياه ، فإذا قل المعدل عن ذلك ، تكون الدولة على شفا أزمة ندرة مائية مزمنة وبما يعوق عمليات التنمية ويضر بالصحة الإنسانية لمواطنيها ، وإذا وصل المعدل إلى ٥٠٠ متر^٣ للفرد سنويا فإن ذلك يعد مؤشرا لأزمة مائية قاسية وحادة .

والتزايد السكانى إضافة إلى تزايد معدلات الحضر يزيد من خطورة التنافس بين إمدادات المياه . ورغم أن معدل النمو الحضرى الجماعى لأقل الدول المتقدمة يقدر بحوالى ٢,٩ % (فى الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠١٥) فإنه يزداد فى دول منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا (٣,٢ %) . وبحلول عام ٢٠١٥ سوف تصل نسبة إجمالي السكان في المناطق الحضرية إلى ٦٦ % ، مقارنة بـ ٤٩ % بالنسبة لأقل الدول المتقدمة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٩٩٨) .

وعلى نقيض ما سبق ، نجد أن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المانحة بما فيها مركز بحوث التنمية الدولية ، تعمل جميعها لمواجهة التهديدات القائمة والخاصة بتزايد سكان وشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإمدادات المناسبة والمياه العذبة لسد احتياجاتهم .

أولا - القيم والتنمية

تؤثر الثقافة ، شاملة الدين ، دون شك في كيفية إدارة الإنسان لمورد طبيعي مثل المياه . ورغم إهمال هذا الأمر غالبا في مشروعات التنمية في الماضي ، فقد ركزت وكالات التنمية على ضرورة التعريف بأهمية الثقافة والقيم المحلية . رغم ذلك لم تنعكس تلك الأهمية بالضرورة في مشروعاتهم . إن المشروعات التي تعنى بإدماج الثقافة والقيم إما أن تنصرف إلى التركيز على جماعات صغيرة بعينها ، كالجماعات المنتمية إلى المناطق الريفية (مثال ذلك العلاقة بين النظام العقائدي للماساي في كينيا ونظام حياتهم البدوية) ، أو التركيز على عناصر محددة (مثل اثر سيطرة الرجال على مستوى تعليم وثقافة المرأة) .

ورغم أن تلك الدراسات تعتبر مفيدة ، فإن المنظمات المانحة ذهبت إلى التركيز على قضايا أكثر تحديدا ، مثل عدالة النوع ودون الخوض في بحث وفحص الثقافات الخارجية . ويلاحظ أن قليل من تلك الدراسات قد أنجزت في منطقة الشرق الأوسط ، ويبدو أن هناك اعتقادا بأن الدراسات المتعمقة التي تتناول جميع الاعتبارات الخاصة بـثقافة معينة ليست ذات أهمية على المستوى العالمي ، أو بالأحرى في العالم المتحضر ، حيث لا يعتبر الدين أو المعتقدات من الأهمية بمكان في ظل توجه العالم نحو إيجاد أساس ثقافي مادي مشترك .

وللأسف لم يدرك الباحثون ولا صانعو القرار ولا المنظمات المانحة حتى الآن فشل جميع مشروعات التنمية التي تتجاهل القيم المحلية . وقد حرر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مجموعة من المقالات حول علم الأخلاق ، فإذا كان هناك معنى للقبول الذي حازه إعلان ريو دي جانيرو ، فلا بد أن ينصرف ذلك إلى مجال حقوق الإنسان ، وليس نحو مفهوم أن الأرض وما تعطيها من خير إنما هو لخدمة مصالح الجميع .

وقد أولت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة اهتماما كبيرا لقضية حقوق المياه في الدول الإسلامية في عام ١٩٥٤ ، وقامت بنشر دراسة حول قوانين المياه في الدول الإسلامية في عام ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٩٦ نشرت منظمة الصحة العالمية مجموعة من الكتيبات حول التعاليم الصحية المستمدة من الدين ، متناولة موضوعات مثل المياه والصحة والسلامة البيئية في الإسلام . وفي عام ١٩٩٥ ساهم البنك الدولي في رعاية مؤتمر حول " علم الأخلاق والقيم الدينية : تعزيز التنمية البيئية المستدامة " ، وحاليا يقوم بالتشاور مع قادة ومرشدين يمثلون تسعة عقائد مختلفة من جميع أرجاء العالم ، للتوسع في مفهوم وتنفيذ عملية مواجهة قضية الفقر العالمي . أيضا استضافت وكالة التنمية الدولية الكندية حوارا حول " الدين والقيم وعملية التنمية المستدامة " في عام ١٩٩٦ . ومؤخرا تم تأسيس المجلس العالمي للمياه ، والذي يضم في جنباته عددا من خبراء البنك الدولي ، مؤسسة روكفيلر ، الاتحاد الدولي للصيانة ، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويقوم المجلس بدراسة العلاقة بين الدين وممارسات إدارة المياه .

وبالنسبة لمركز بحوث التنمية الدولية ، يوجد مشروع خاص بالعلم والدين والتنمية ، ذلك المشروع يتبع دراسة حول الثقافة والدين والتنمية الاقتصادية . وقد انطلقت تلك الدراسة على أساس قيام مركز بحوث التنمية الدولية بالمساعدة على تحسين التكامل بين القيم الإنسانية والأنظمة العقائدية حاليا ومستقبلا . وقد قام المركز فيما مضى برعاية العديد من الدراسات المعنية بدراسة القيم ، مثال ذلك مؤتمر عام ١٩٨٨ حول الأخلاق والقيم الإنسانية فيا يتعلق بتنظيم الأسرة في تايلاند . والدراسة التي تمت في عام ١٩٨٥ حول أثر التقاليد والعقائد الدينية على اكتساب المعارف في أثيوبيا . ودراسة أخرى في عام ١٩٧٦ حول الدين والنسب والتشغيل وتأثيراتهم على مجتمعات الصيد في أفريقيا .

ثانيا - الإسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن بحث القيم الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتبر من الأهمية بمكان ، فلكل المنطقة تضم عديد من الأقليات المشايعة لعقائد دينية متعددة ، بجانب وجود ما يقرب من ٣٠٠ مليون مسلم . وكما يوجد في بعض الأنظمة العقائدية ، يشتمل الإسلام على كثير من السلوكيات والعبادات التي تندرج تحت مصطلح الدين . والدين الإسلامي يذهب إلى تنظيم جميع شئون الفرد والحياة ، مثل عمليات البيع

والشراء ، العقود ، الميراث ، الزواج ، العلاقات الأسرية ، وحتى القضايا التي تعتبر أولية مثل الطعام ، الصحة ، العادات الصحية الشخصية .

وفي الإسلام لا يوجد فصل بين الدين والدولة . ورغم أن القليل من الدول الإسلامية في الوقت الحالي تطبق الشريعة الإسلامية في أنظمتها السياسية والقضائية والاقتصادية والدستورية ، فإن التأثير القوي للإسلام يقف دون مجرد إطلاق لفظ العلمانية ، حتى على الدول التي تتبع الثقافة الغربية مثل تونس والمغرب . لذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد دولة علمانية في الشرق الأوسط باستثناء تركيا . رغم ذلك يمكن ملاحظة شيوع استخدام القيم الدينية وبخاصة الإسلامية حتى في الدول العلمانية . فمثلا الإدارة البلدية للمياه في كندا في مقاطعة مثل مقاطعة فانكوفر الكبرى ، لا يمكن أن تقتبس أو تستعير من الكتاب المقدس أية أمور لتعزيز وتقوية عملية صيانة المياه . ومع ذلك نجد الأردن ، وهي دولة تعتبر علمانية مقارنة بدول أخرى مثل إيران والسعودية ، وتوجد بها أقليات دينية متعددة ، حيث يلاحظ أن وزارة المياه تستخدم مصادر التشريع الإسلامي جنبا إلى جنب مع الشعارات العلمانية لتعزيز عمليات صيانة المياه . إن الأمر الذي لا شك فيه ، أن التأثير الإسلامي في المنطقة قد نما بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين .

والتهديد الكبير الذي يظهره تدنى نصيب الفرد من المياه المتاحة في المنطقة يطرح أمرين :

- أن يقوم صانعو السياسات باستخدام كافة الأدوات المتاحة لتحديد المشكلة ، متضمنة الأدوات التي أهمل استخدامها في الماضي ، مثل القيم والثقافة .
- أن ازدياد المنافسة بين القطاعات المختلفة ، والطلبات المتداخلة على نفس المياه ، بين الأفراد وأيضاً بين الجماعات ، يعني أن القرارات والتوضيحات سوف تستوجب أن تتخذ على المستوى المحلي ، وأن طبيعة ومدى تلك التوضيحات سوف يعتمد حينئذ على القيم الشخصية والطائفية .

ثالثاً - مبادئ دبلن

إن القبول بل والإجماع الدولي لعملية إدارة المياه يمكن تأريخه بعام ١٩٩٢ ، حين عقد البرنامج البيئي للأمم المتحدة " مؤتمر المياه " في دبلن / أيرلندا . حيث تم الموافقة على المبادئ التالية :

- ١ . المياه سلعة اجتماعية
- ٢ . المياه سلعة اقتصادية

٣. المشاركة والتكامل في إدارة المياه

٤. الدور المركزي للمرأة في إدارة المياه

وحيث أن تلك المبادئ أو الأهداف تتميز بالعمومية ، فقد ذهب الخبراء إلى تحديد الممارسات والسياسات التي يمكن أن تساعد على إنجازها . مثل وضع التعريفات الآمنة ، صيانة المياه ، زيادة معدلات التعريفية ، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ، الخصخصة ، أسواق المياه ، والإدارة الجماعية للمياه . وقد قبل صانعو السياسات بشكل عام تلك الممارسات ، وفقا لشروط محددة ، وأكدوا على قيمتها ودورها المحتمل في تعزيز العدالة . مع ذلك ، فإن بعض المسلمين قد أشاروا - قبل انعقاد ذلك المؤتمر وبعده - إلى أن الإسلام ضد مسألة بيع الماء وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي . وتلك الآراء قد روج لها في أديان أخرى غير الإسلام ، حيث نجدها تحرم وتمنع تحديد حصص للمياه وفقا لقوى السوق .

لذلك فإن الغرض من ورشة العمل التي نحن بصدد الحديث عنها يتمثل في فحص ودراسة المنظور الإسلامي الخاص بتلك الممارسات ، وهل يتفق الإسلام معها أم لا ؟ وإذا كان يتفق معها ، فما هي الحدود التي يضعها ؟ . ويمكن القول أنه بدون البحث في القيم الضمنية التي يشتمل عليها الدين الإسلامي ، سوف يكون من الصعب تحقيق وإنجاز الأهداف التي تضمنتها مبادئ دبلن ، وبالتالي عدم تحقيق العدالة ، والكفاءة واستدامة إمدادات المياه في أجزاء عديدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

رابعا - موضوعات ورشة العمل

مع وضع الاعتبارات السابقة في الاعتبار ، وجهت ورشة العمل الدعوة لاستقبال أوراق العمل من الباحثين . وحددت موضوعات الورشة كما يلي :

* المياه كسلعة اجتماعية

- أهمية العدالة في الإسلام

- فئات وأولويات الحقوق

- الحقوق البيئية

* الأدوات غير الاقتصادية لإدارة الطلب على المياه

- صيانة المياه في الإسلام

- الوعي العام

- إعادة استخدام وإدارة مياه الصرف الصحي

* الأدوات الاقتصادية لإدارة الطلب على المياه

- إباحة الإتجار والحصول على مقابل التكلفة في الإسلام

- تسعير المياه

- خصخصة خدمات توصيل المياه

- أسواق المياه

* الإدارة المتكاملة للمياه

- مشاركة المجتمع في إدارة المياه

- إدارة المياه الدولية

- وضع السياسات على المستوى الوطنى